

بسم الله الرحمن الرحيم

أمر أميري



٦١ رقم القانون لسنة ١٩٧٦

بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية

مادة ٣

على أصحاب الاعمال المرتبطين بعقود تأمين ضد اصابات العمل في احدى شركات التأمين انهاء ارتباطاتهم بتلك العقود في اليوم السابق على تاريخ سريان احكام الباب الرابع من القانون المرافق وذلك بالنسبة للعاملين لديهم الذين تنطبق عليهم تلك احكام .

مادة ٤

يلغى المرسوم الاميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما ، ويوقف العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ ، وبالمرسوم الصادر بمنع علاوة غلاء معيشة لاصحاب المعاشات أو المستحقين منهم المشار اليهما وبالباب الثاني عشر الخاص بالتعويض عن اصابات العمل وأمراض المهنـة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وكذلك بال المادة ٢١ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وبالمادة ١٥ من المرسوم الاميري رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الخاضعين لاحكام القانون المرافق من تاريخ سريان احكام البابين الثالث والرابع منه ، كما يلغى كل حكم مخالف .

مادة ٥

المطامي مسفر عايش
mesferlaw.com

على وزير المالية اصدار اللوائح وانقرارات الازمة لتنفيذ احكام القانون المرافق .

ويستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا للمرسوم الاميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون وذلك الى حين صدور اللوائح والقرارات المنصوص عليها فيه .

مادة ٦

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول الشهر التالي لانقضاء سنة على تاريخ نشره وذلك فيما عدا احكام البابين الاول والثاني وحكم المادتين ٩٧ و ١٣٣ من القانون المرافق ، فتسري من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

مادة ٧

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ احكام هذا القانون .

أمير الكويت
صباح السالم الصباح

صدر بقصر السيف في : ٨ رمضان ١٣٩٦ هـ
الموافق : ٢ سبتمبر ١٩٧٦ م

أمير الكويت

نـحن صباح السالم الصـباح
بعد الاطلاع على الأمر الاميري الصادر في ٤ رمضان سنة ١٣٩٦ هـ ، الموافق ٢٩ اغسطس سنة ١٩٧٦ م ،

وعلى المادة ١١ من الدستور ،

وعلى المرسوم الاميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ بقانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين والقوى العاملة له .

وعلى المرسوم الاميري رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ بقانون الوظائف العامة المدنـية والقوى العاملة له ،

وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٠ بشـأن العمل في القطاع الحكومي والقوى العاملة له ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦١ بـإصدار قانون التجارة ،

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ بشـأن معاشات ومكافآت التقاعد للعسكريين من رجال الجيش والقوى المسلحة ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ بشـأن العمل في القطاع الاهلي المعدل والمصحح بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٨ ،

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ بشـأن العمل في قطاع الاعمال النفطـية ،

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧١ في شأن معاشات ومكافآت التقاعد لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ،

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بـمنع علاوة اجتماعية لاصحاب المعاشات او المستحقين منهم ،

وعلى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ بـتعديل احكام الاجازات المرضية في قانون الوظائف العامة المدنـية وقانون العمل في القطاع الحكومي وتعديل قانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين المدنيين ،

وعلى المرسوم الاميري الصادر في ٢٢ يوليو سنة ١٩٧٤ بمـنع علاوة غلاء معيشة لاصحاب المعاشات او المستحقين منهم .

اصدرنا الامر الاميري بالقانون الآتي نصـه :

مادة ١

يعمل بنظام التأمينات الاجتماعية بأحكام القانون المرافق .

مادة ٢

تسري أحكام القانون المرافق على :

أ – الكويتيين الذين يعملون لدى صاحب عمل، ويكون التأمين عليهم الزامي .

ب – المؤمن عليهم الكويتيين المشار اليهم في المادة (٥٣) من القانون المرافق .

ويستثنى من تطبيق احكام هذا القانون العسكريون من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني وغيرهم من الخاضعين لاحكام القانون المرافق رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ ، المشار اليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون التأمينات الاجتماعية

الباب الاول

في التعريف



م - بالمرتب : ١ - بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الحكومي :

هو المرتب الأساسي مضافة إليه علاوة الاتصال والعلاوة الاجتماعية بما في ذلك العلاوة المقررة عن الأولاد وعلاوة غلاء المعيشة ، ولا يشمل المرتب ما يمنح عيناً للمؤمن عليه ولو كان عوضاً عن هذه الغلوات .

٢ - بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الاهلي والنفطي : هو الاجر طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، على أنه اذا كان العمل بدون أجر أو قل الاجر عن ٨٨ ديناراً شهرياً اعتد بهذا الحد الاخير في تطبيق احكام هذا القانون ، فإذا زاد الاجر عن ٧٢٠ ديناراً شهرياً فلا يعتد الا بهذا الحد .

ن - باللجنة الطبية : اللجنة التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة .

مادة ٢

يجوز للوزير بعد موافقة مجلس الادارة تغيير حدى المرتب المنصوص عليهما في البند (٢) من الفقرة (م) من المادة السابقة تبعاً لتغير مستوى المرتب المنصوص عليه في البند (١) من الفقرة المشار إليها .

الباب الثاني

في إنشاء المؤسسة وكيفية ادارتها

مادة ٣

تنشأ مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة تسمى « المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية » ، وتكون لها الشخصية المعنوية وتخضع لاشراف الوزير .

وتتحمل الدولة المصارييف التأسيسية لهذه المؤسسة .

مادة ٤

تتولى المؤسسة تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بهذا القانون .

مادة ٥

يكون للمؤسسة مجلس ادارة يشكل برئاسة الوزير وعضوية كل من :

مادة ١

في تطبيق هذا القانون يقصد :

- أ - المؤسسة : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- ب - بالوزير : وزير المالية .
- ج - بمجلس الادارة : مجلس ادارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- د - بصاحب العمل : كل شخص طبيعي أو معنوى يستخدم عملاً ويتحذى من العمل الذي يزاوله حرفه أو مهنته له ، وكذلك الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات ذات الميزانيات الملحوظة بميزانية الدولة أو ذات الميزانيات المستقلة والجهات العامة الأخرى .
- ه - بالمؤمن عليه : كل من يخضع لنص المادة (٢) من قانون الاصدار .

و - باصابة العمل : الاصابة نتيجة حادث وقع اثناء العمل او بسببه او الاصابة بأحد الامراض المهنية التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة .

ز - بالمصاب : كل مؤمن عليه اصيب اصابة عمل .

ح - بالعجز الكامل : كل عجز من شأنه أن يحول كلياً وبصفة مستديمة بين المؤمن عليه وبين مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه ، ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية ، ويعتبر في حكم ذلك حالات فقد البصر فقداً كلياً أو فقد ذراعين أو فقد ساقين أو فقد ذراع واحدة وساق واحدة أو حالات الامراض العقلية والامراض المزمنة والمستعصية التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة .

ط - بالعجز الجزئي : كل عجز من شأنه أن يؤثر وبصفة مستديمة على قدرة المؤمن عليه على العمل في مهنته الاصلية أو على الكسب بوجه عام ويكون ناشئاً عن اصابة عمل ، ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية .

ى - بالمعاش الاصابي : المعاش الذي يستحق وفقاً لاحكام الباب الرابع من هذا القانون .

ڭ - بالمعاش التقاعدي : المعاش الذي يستحق وفقاً لاحكام البابين الثالث والخامس من هذا القانون .

ل - بالمرض : كل مرض يصيب المؤمن عليه ويكون من شأنه أن يحول بينه وبين مزاولة أي عمل لفترة مؤقتة ويثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية .



مادة ٨

يمثل المؤسسة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء مديرها العام ويكون من يوكلهم من موظفي المؤسسة أو غيرهم حق المراجعة عنها أمام المحاكم.

ويكون المدير العام مسؤولاً عن تنفيذ السياسة التي يرسمها مجلس الإدارة ويختص بادارة المؤسسة وكذلك القيام بكل ما نص في قانون أو لائحة على اختصاصه به. ويجوز له أن يفوض في بعض اختصاصاته نواب المدير العام وعليه أن يقدم إلى مجلس الإدارة خلال الأشهر الثلاثة التالية لاتمام السنة المالية ما يأتي :

أ - الميزانية الختامية للمؤسسة مشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات الأصول والخصوم لكل صندوق من صناديق المؤسسة.

ب - حساب عام الإيرادات والمصروفات لكل صندوق من صناديق المؤسسة.

ج - تقرير عام عن أعمال المؤسسة وحالتها المالية والنواحي الاستثمارية لاحتياطياتها.

مادة ٩

تشكل بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة لجنة لاستثمار أموال المؤسسة على أن يكون من بين أعضائها المدير العام.

ويكون لهذه اللجنة السلطة العليا في تحديد قواعد وبرامج المهامي مسفر عارض mesferlaw.com استثمار أموال المؤسسة واصدار القرارات الاستثمارية الالزامية لذلك.

وتكون قرارات اللجنة ومداولاتها سرية ولا يجوز افشاها وتبلغ لمجلس الإدارة في أول اجتماع له للاطلاع عليها.

مادة ١٠

يفحص المركز المالي للمؤسسة مرة على الأقل كل ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بمعرفة خبير اكتواري أو أكثر يعينه مجلس الإدارة ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة.

فإذا تبين وجود عجز في أموال المؤسسة ولم تكفل الاحتياطيات المختلفة لتسوية التزام المخزانة العامة بسداده، ويجب في هذه الحالة أن يوضح الخبر أو الخبراء أسباب هذا العجز والوسائل الكفيلة بتلافيه.

أما إذا تبين وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة وفي الأغراض الآتية :

أ - تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة للأغراض المختلفة.

١ - المدير العام للمؤسسة.

٢ - مثل لكل من :
وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.
ديوان الموظفين.
غرفة تجارة وصناعة الكويت.

الاتحاد العام لعمال ومستخدمي الكويت.

ويصدر بتعيينهم بناء على ترشيح الجهات التي يمثلونها وعرض الوزير قرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد ما لم يفقدوا صفاتهم قبل ذلك.

٣ - ثلاثة من ذوى الخبرة والاختصاص يصدر بتعيينهم مرسوم أميري بناء على ترشيح الوزير لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

ويختار مجلس الإدارة من بين أعضائه نائبًا للرئيس.

ومجلس الإدارة أن يدعو لحضور جلساته من يراه من المختصين دون أن يكون له صوت معدود.

ويصدر مرسوم تحدد فيه مدة العضوية وحالات سقوطها ونظام العمل بالمجلس وقواعد واجراءات ومواعيد اجتماعاته والأغلبية الالزامية لصحة انعقاده والاصدار قراراته ومكافآت حضور جلساته وجلسات اللجان المتفرعة منه.

مادة ٦

يختص مجلس الإدارة برسم السياسة العامة للمؤسسة وله على الأخص :

أ - اقرار مشروع الميزانية والحساب الختامي  تقديمها للجهات المختصة.

ب - الموافقة على التقرير السنوي العام عن أعمال المؤسسة.

ج - اقتراح القوانين واللوائح والقرارات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وابداء الرأي فيما يقترح من مشروعات تقدم في هذا الشأن.

د - اصدار القرارات الالزامية لتنظيم الشئون المالية والادارية للمؤسسة وتحديد مرتبات العاملين بها وكافة القواعد المتعلقة بشئونهم الوظيفية.

مادة ٧

يتولى إدارة المؤسسة مدير عام ويكون له نائب أو أكثر، ويصدر بتعيينهم وتحديد كافة مخصصاتهم قرار من الوزير وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.

ويختار الوزير في حالة غياب المدير أحد نوابه ليحل محله في ممارسة سلطاته.

ويحدد مدير عام المؤسسة أداراتها واحتياطيات كل منها.

مادة ١٦

يتحمل المؤمن عليه الذي يعمل بمرتب بالاشتراكات المنصوص عليها في البندين (أ، ب) من (أولاً) من المادة (١١) من هذا القانون متى طلب حساب المدد الآتية ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين .

- ١ - اذا كانت المدة بدون مرتب .
- ٢ - اذا كانت من المدد المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (١٢) من هذا القانون متى قضيت لدى صاحب عمل لا يخضع اصلا لاحكامه .
- ٣ - مدد الاعارة او الاتداب لدى صاحب عمل لا يخضع لاحكام هذا القانون متى كان صاحب العمل الاصلي لا يتحمل بمرتب المؤمن عليه خلالها .

الفصل الثاني**في استحقاق معاش الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة**

مادة ١٧

يستحق المعاش التقاعدي في الحالات الآتية :

- ١ - انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب الغاء الوظيفة أو الفصل بغير الطريق التأديبي أو الوفاة أو العجز الكامل .
- ٢ - انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب استنفاد الاجازة المرضية متى كان من الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .
- ٣ - انتهاء خدمة المؤمن عليه لأسباب صحية تهدد حياته [المجلس الأعلى للمعاشرات](#) في عمله متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين عشر سنوات على الأقل وذلك بشرط أن يكون قرار اللجنة الطبية سابقا على تاريخ انتهاء الخدمة .

ويحسب معاش التقاعد في الاحوال المنصوص عليها في البنود السابقة على اساس مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين او خمس عشرة سنة ايهما أكبر .

- ٤ - انتهاء خدمة المؤمن عليه ببلوغه السن المقررة قانوناً ترک الخدمة أو بقرار تأديبي أو حكم قضائي وذلك متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين خمس عشرة سنة على الأقل .
- ٥ - انتهاء خدمة المؤمن عليها المتزوجة لغير الاسباب المنصوص عليها في البنود السابقة متى كانت مدة اشتراكها في هذا التأمين خمس عشرة سنة وفي هذه الحالة لا يخضع معاشها للتخفيف المقرر بحكم المادة (٢٠) من هذا القانون .

- ٦ - انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الاسباب المنصوص عليها في البنود السابقة متى كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين خمس عشرة سنة وكان قد بلغ سن الخمسين ، فان لم يكن قد بلغها عند انتهاء الخدمة وجب لاستحقاقه المعاش الا تقل مدة اشتراكه في هذا التأمين عن عشرين سنة .

مادة ١٢

يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين كل مدة يقضيها المؤمن عليه لدى صاحب عمل اذا كانت بمرتب او كان المؤمن عليه يعمل بدون مرتب ، وكذلك مدد الاجازات المرضية .

ويجوز بناء على طلب المؤمن عليه حساب المدد الآتية ضمن مدة الاشتراك ، وذلك طبقا للشروط والاواعض التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة .

- ١ - المدد التي لا يتقادى المؤمن عليه مرتبه عنها .
- ٢ - المدد التي يفید منها المؤمن عليه خبرة في عمله .
- ٣ - المدد التي يحقق حسابها اهداف هذا التأمين .

مادة ١٣

لا يدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين المدد الآتية :

- ١ - مدد الوقف عن العمل بغير مرتب او الانقطاع عنه التي يتقدر حرمان المؤمن عليه من مرتبه عنها .
- ٢ - المدد التي تقضي في الخدمة قبل حصول المؤمن عليه على الجنسية الكويتية .
- ٣ - المدد السابقة على سريان احكام هذا الباب والتي حرر المؤمن عليه من معاشه او مكافأته عنها بقرار تأديبي او حكم قضائي .
- ٤ - المدد السابقة على سريان احكام هذا الباب في القطاعين الاهلي والنفطي والتي انتهت خدمة المؤمن عليه فيما قبل العمل باحكامه .

ولا يسرى حكم البند (١) على المؤمن عليه في القطاعين الاهلي والنفطي .

مادة ١٤

اذا كان المؤمن عليه يعمل في اكثر من عمل من الاعمال الخاضعة لاحكام هذا الباب اقتصر اشتراكه على العمل الاصلي . ويصدر قرار من الوزير بالشروط الواجب توافرها لاعتبار العمل اصليا .

مادة ١٥

يتحمل صاحب العمل بالاشتراكات المنصوص عليها في البندين (أ، ب) من (أولاً) من المادة (١١) من هذا القانون اذا كان المؤمن عليه يعمل بدون مرتب كما يتحمل بهذه الاشتراكات عن الفرق بين المرتب الذي يتقادى وبين الحد الادنى للمرتب المشار اليه في المادة الاولى من هذا القانون اذا كان المؤمن عليه يعمل بمرتب يقل عن هذا الحد .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الاجازة المرضية بدون مرتب او بمرتب يقل عن الحد الادنى المشار اليه فيها .

الفصل الثالث في معاشات تقاعد الوزراء

٢٢

يستحق رئيس مجلس الوزراء والوزراء عند انتهاء الخدمة معاشاً تقاعدياً وفقاً لاحكام التالية :

١ - اذا كانت المدة التي قضيت في المنصب الوزاري سنة كاملة حسب المعاش على اساس مدة خدمة اعتبارية قدرها خمس عشرة سنة .

٢ - اذا كانت المدة التي قضيت في المنصب الوزاري اربع سنوات كاملة استحق المعاش بما يعادل ٧٥٪ من المرتب .

٣ - في حالة العجز الكامل أو الوفاة أثناء مدة خدمة المؤمن عليه في المنصب الوزاري يحسب المعاش وفقاً للبندين السابق وعلي اساس افتراضقضاء مدة اربع سنوات في المنصب الوزاري ان قلت المدة الفعلية فيه عن ذلك .

٤ - في الحالات المنصوص عليها في البنود السابقة ، اذا كان مجموع المدد في المنصب الوزاري او في غيره من الوظائف والاعمال الخاضعة لاحكام هذا الباب يؤهلهم لاستحقاق معاش أكبر روبيت السنوات الزائدة بمقدارها .

٢٣

لا يجوز أن يتجاوز معاش التقاعد المرتب الذي حسب على أساسه هذا المعاش وذلك بالنسبة للمؤمن عليه الخاضع لاحكام هذا الفصل .

٢٤

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com

مع عدم الاخلال باحكام المادتين السابقتين تسرى في شأن رئيس مجلس الوزراء والوزراء احكام هذا القانون التي تطبق على المؤمن عليهم العاملين في القطاع الحكومي فيما عدا نص المادة (٢٠) منه .

الفصل الرابع في مكافآت التقاعد

٢٥

يستحق المؤمن عليه الخاضع لاحكام هذا الباب مكافأة تقاعد في الحالات التي لا يستحق فيها معاش تقاعدي .

٢٦

تحسب المكافأة بواقع ١٠٪ من آخر مرتب عن كل سنة من سنوات الاشتراك الخمس الأولى بشرط ألا تقل عن سنة ثم بواقع ١٢٪ عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع ١٥٪ عن كل سنة من السنوات الخمس التالية ثم بواقع ٢٠٪ عن كل سنة من سنوات الاشتراك التي تزيد على ذلك وتحسب المكافأة على اساس المرتب المشار اليه في المادة (١٩) من هذا القانون .

١٨

اذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب اصابته بمرض استنفد اجازاته المرضية ولم يكن مستحقاً لمعاش تقاعدي طبقاً لاحكام المادة السابقة ولم يختبر صرف مكافأة التقاعد استحق معاشاً مؤقتاً محسوباً على اساس مدة الاشتراك في هذا التأمين او خمس عشرة سنة ايهما اكبر الى ان يتم شفاؤه .

ويجري فحص صاحب المعاش في المواعيد وطبقاً للنظام الذي تضعه المؤسسة ، ويوقف صرف المعاش اذا لم يتقدم صاحبه للفحص ، ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة هذا الفحص .

فإذا استكمل صاحب المعاش اثناء مرضه المدة الازمة لاستحقاق معاش تقاعدي وفقاً لاحكام البندين (٥) أو (٦) من المادة السابقة أو توفي اثناء مرضه سوى المعاش طبقاً لاحكام المادة السابقة من تاريخ استكمال المدة او حدوث الوفاة .

ولا تؤدى اية اشتراكات عن مدة المرض التي تدخل في حساب مدة الاشتراك في هذا التأمين والمنصوص عليها في الفقرة السابقة .

١٩

يستحق معاش التقاعد شهرياً بواقع ٦٥٪ من آخر مرتب شهري عن مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين التي تبلغ خمس عشرة سنة ، يزيد بواقع ٢٪ عن كل سنة تزيد على ذلك بعد اقصى ٩٥٪ من هذا المرتب .

ويراعى بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاعين الاهلي والنفطي ألا يزيد الفرق بين آخر مرتب وبين متوسط مرتب الاشتراك في السنتين الخمس الاخيرة عن ٢٠٪ من ذلك المتوسط والا يقل المرتب الاخير عن المتوسط المشار اليه ، وتحسب السنوات الخمس المشار اليها باعتبار السنة الجارية والسنوات الاربع السابقة عليها ولو دخلت في مدة خدمة في القطاع الحكومي .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المؤمن عليهم الخاضعين في تحديد مرتباتهم وترقياتهم وعلاواتهم للوائح توظيف أقررت بمقتضى اتفاقيات جماعية .

٢٠

يخفض المعاش التقاعدي في حالة الاستقالة بالنسبة للمنصوص عليها في الجدول رقم (٥) المرافق لهذا القانون .

٢١

تجوز إعادة تسوية المعاشات بالزيادة أو تقرير حقوق مالية إضافية لاصحاب المعاشات بسبب تغير الحالة الاجتماعية او تبعاً لزيادة المرتبات لكل او بعض فئات المؤمن عليهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة وفي الحدود التي يسمح بها المركز المالي للمؤسسة .

وتصدر بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة القواعد والشروط والجدوال الخاصة بذلك .

الباب الرابع

في تأمين اصابات العمل

الفصل الاول

في انشاء الصندوق وكيفية تمويله

مادة ٣٢

ينشأ صندوق لتأمين اصابات العمل للمؤمن عليهم طالما يعملون لدى صاحب عمل يخضع لاحكام هذا القانون ولو كان مقر عملهم خارج البلد متى كانوا لا يخضعون لنظام تأمين مشابه في الخارج .

مادة ٣٣

ت تكون موارد الصندوق المشار اليه في المادة السابقة من الاموال الآتية :

أ - الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الاعمال وذلك بواقع ٢٪ من مرتبات المؤمن عليهم العاملين لديهم .

ويجوز زيادة هذه النسبة الى ما لا يتجاوز الضغف اذا ثبت ان صاحب العمل لم يتخذ الاحتياطات الكافية بوقاية عماله من اصابات العمل او كان العمل بحسب طبيعته او الظروف التي يؤدي فيها من شأنه زيادة نسبة الاصابات مهما اتخذ صاحب العمل من احتياطات . كما يجوز تخفيض النسبة المشار المواطن إذا توفرت عليه صاحب العمل صرف المعونه المالية طبقا لاحكام هذا الباب او كان العمل بحسب طبيعته او الظروف التي يؤدي فيها ليس من شأنه ان تنشأ عنه اصابات ، وذلك كله طبقا للقواعد والشروط والوضع التي يصدر بها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة .

ب - حصيلة استثمار أموال الصندوق .

ج - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق بهذا الصندوق .

د - الاعانات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس الادارة قبولها .

مادة ٣٤

يحل التزام أصحاب الاعمال باداء اشتراكات تأمين اصابات العمل وفقا لاحكام هذا الباب محل التزامهم بالتعويض عن اصابات العمل وأمراض المهنة المقرر بمقتضى القوانين أرقام ١٨ لسنة ١٩٦٠ و ٧٨ لسنة ٦٤ و ٢٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليها وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم الذين تسرى عليهم احكام هذا التأمين .

الفصل الخامس

في حساب مدد الخدمة السابقة وضم مدد

اعتبارية

مادة ٢٧

مع مراعاة أحكام المادة (١٣) من هذا القانون اذا اعيد المؤمن عليه الى الخدمة او التحق بعمل من الاعمال الخاضعة لاحكام هذا الباب ، او قف صرف معاشه التقاعدى وضمت مدة خدمته السابقة المحسوبة في المعاش الى خدمته الجديدة وعوامل عند انتهاءها على اساس المذكرين معا .

اما اذا كان قدسبق ان اديت له مكافأة تقاعد فيجب لكي تضم مدة خدمته السابقة الى المدة الجديدة ان يرد المكافأة التي سبق ان اديت له اما دفعه واحدة او على اقساط وكذلك القوائد المستحقة عنها في الحالتين والتي يحددها مجلس الادارة بمراعاة سعر الفائدة المنصوص عليه في المادة (١٦٦) من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه كما يحدد حالات الاعفاء من رد المكافأة او فوائدها ونظام الاسترداد على اقساط .

مادة ٢٨

يجوز للمؤمن عليه ان يطلب ضم مدة الخدمة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، على ان يحول احتياطي تلك المدة الى المؤسسة ، ويصدر مرسوم اميري بالجدوال التي يتم التحويل بمقتضاهما وبقواعد وشروط هذا التحويل واجراءات وكيفية حساب تلك المدة ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين .

مادة ٢٩

مع مراعاة حكم المادة (٢٧) من هذا القانون ، تدخل مدة خدمة المؤمن عليه المحسوبة في المعاش وفقا لاحكام المرسوم الاميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ م ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين .

مادة ٣٠

مع مراعاة حكم البند (٤) من المادة (١٣) من هذا القانون تدخل مدة خدمة المؤمن عليه السابقة على اشتراكه والتي تدفع منها مكافأة نهاية خدمة طبقا لاحكام البند (ثالثا) من المادة (١١) من هذا القانون ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين .

مادة ٣١

يجوز للمؤمن عليه الخاضع لاحكام هذا الباب ضم مدد اشتراك اعتبارية اثناء الخدمة او خلال شهر من انتهاءها بشرط الاتجاوز الحد الاقصى للمعاش المنصوص عليه في المذكرين (١٩) او (٢٣) من هذا القانون بحسب الاحوال .

ويشترط في حالة الضم بعد انتهاء الخدمة ان يكون من شأن ذلك استحقاق المؤمن عليه معاشا او زيادة معاشه المستحق .

مادة ٤٠

اذا حالت الاصابة بين المؤمن عليه وبين اداء عمله أو قفظ صرف مرتبه على ان تؤدى المؤسسة له خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها معاونة مالية تعادل هذا المرتب ، ولا يجوز انهاء خدمة المؤمن عليه اثناء هذه الفترة .

ويتحمل صاحب العمل مرتب يوم الاصابة ايا كان وقت وقوعها .

وتصرف المعاونة اسبوعياً أو شهرياً طبقاً لنظام صرف مرتب المصاب او في نهاية فترة العلاج ان قلت عن اسبوع او شهر بحسب الاحوال ولا تصرف عن ايام الراحة الاسبوعية اذا كانت بدون مرتب .

ويستمر صرف المعاونة الى ان يحل تاريخ عودة المصاب للعمل او يثبت العجز او تحدث الوفاة ايهما أسبق . ويجوز للمؤسسة وقف صرف المعاونة اذا خالف المصاب العلاج ، ويستأنف صرفها بمجرد اتباعه لها .

مادة ٤١

مع مراعاة حكم المادة (٨٤) من هذا القانون يكون ثبوت العجز وتقدير نسبته بقرار من اللجنة الطبية وتحرر به شهادة على النموذج الذي يصدر به قرار من الوزير .

مادة ٤٢

اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل أو وفاة المؤمن عليه استحق المحامى مسفر عابض mesferlaw.com معاش اصايباً يعادل ٩٥٪ من المرتب المنصوص عليه في المادة (١٩) من هذا القانون وقت وقوع الاصابة .

اما اذا نشأ عن الاصابة عجز جزئي استحق المؤمن عليه معاش اصايباً يقدر بنسبة من معاش العجز الكامل المشار اليه في الفقرة السابقة تعادل نسبة العجز الجزئي .

وتحدد بقرار من الوزير المعاشات الاصايبة التي يجوز للمؤسسة ان تصرف بدلاً عنها القيمة الرأسمالية لها والشروط والقواعد الخاصة بذلك . ولا تصرف القيمة الرأسمالية الا بعد ثبوت العجز نهائياً .

مادة ٤٣

اذا كان المؤمن عليه سبق ان اصيب باصابة عمل روعي في حساب معاشه الاصايب ما يلي :

١ - اذا كان قد سبق للمؤسسة صرف القيمة الرأسمالية للمعاش المستحق عن اصابة او اصابات سابقة او اذا كانت الاصابة او الاصابات قد حدثت في تاريخ سابق على الاشتراك في التأمين يستحق المصاب عن اصابته الاخيرة معاش على أساس نسبة العجز المتخلف عنها وحدتها ومرتبه عندها .

الفصل الثاني في العلاج الطبي

مادة ٣٥

يعالج المصاب على نفقة المؤسسة في داخل البلاد او في الخارج ويكون العلاج في الحالة الاخيرة بقرار من اللجنة الطبية .

ويستمر العلاج الى ان يشفى المصاب او يثبت عجزه وللمؤسسة الحق في ملاحظته اثناء علاجه .

ويحدد بقرار من الوزير شروط وأوضاع العلاج الطبي . ويجوز للمصاب العلاج في درجة أعلى من الدرجة التي تقررها المؤسسة على ان يتتحمل فروق التكاليف او يتحملها صاحب العمل اذا وجد اتفاق بذلك .

كما يجوز لصاحب العمل بعد موافقة المؤسسة علاج المصاب ورعايته طبياً متى كان لديه مستشفى مخصص لعلاج عماله .

مادة ٣٦

يشمل العلاج ما يأتي :

١ - خدمات الاطباء والاختصاصيين .

٢ - الاقامة بالمستشفيات والرعاية الطبية المنزلية عند الاقتضاء .

٣ - اجراء العمليات الجراحية وصور الاشعة وغيرها من الفحوص الطبية .

٤ - صرف الادوية .

٥ - مباشرة وتوفير الخدمات التأهيلية بما في ذلك الاطراف الصناعية والاجهزة التعويضية طبقاً لما يقره الوزير .

٦ - ما يقرره الوزير في هذا الشأن بناء على اقتراح مجلس الادارة .

مادة ٣٧

على المصاب ان يتبع تعليمات العلاج ولا تلتزم المؤسسة باداء اية نفقات اذا خالف اتباع هذه التعليمات مالم يقدم عذرها قبله المؤسسة .

مادة ٣٨

على المؤسسة اخطار صاحب العمل والمصاب بتاريخ انتهاء العلاج وبتاريخ عودته للعمل وبما قد يتختلف لديه من عجز ونسبته .

الفصل الثالث في المعاونة والمعاش

مادة ٣٩

يستحق المؤمن عليه في حالة اصابته اثناء او بسبب عمله الاصلبي المشار اليه في المادة (١٤) من هذا القانون معاونة مالية معاش اصايباً وفقاً لاحكام المواد التالية .

مادة ٤٧

على الجهات المختصة بالتحقيق ان تجري تحقيقا في كل بلاغ يقدم اليها ويبين في هذا التحقيق على الاخص ظروف الحادث بالتفصيل وأقوال الشهود وما اذا كان الحادث نتيجة عمد او سوء سلوك فاحش ومقصود من المؤمن عليه طبقا لاحكام المادة (٤٤) من هذا القانون وكذلك اقوال صاحب العمل او من يمثله وأقوال المصاب وعلى هذه الجهات ابلاغ المؤسسة فور الاتمام من تحقيقها بصورة منه وللمؤسسة ان تطلب استكمال التحقيق اذا رأت محلا لذلك.

مادة ٤٨

تلتزم المؤسسة بفحص المؤمن عليهم المعرضين للاصابة باحد الامراض المهنية المشار اليها في الفقرة (و) من المادة (١) من هذا القانون وذلك في اوقات دورية يتم تحديدها بقرار من الوزير يبين فيه كذلك الشروط والاواعض التي يجري عليها الفحص الدوري.

وعلى المؤسسة ان تخطر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بحالات الامراض المهنية التي تظهر بين المؤمن عليهم وحالات الوفاة الناشئة عنها.

مادة ٤٩

تجري المؤسسة فحضا طبيا على المؤمن عليهم المعرضين للاصابة بأمراض المهنة عند انتهاء خدمتهم ، وذلك لاثبات حالتهم الصحية ، على أن يراعى عند اجراء الفحص المذكور طبيعة العمل ونوع المرض الذي كانوا معرضين له.

المفاهيم [مدونة حقوق](#) **قانونية** تتضمن نتيجة الفحص الطبي اعادة الفحص على قرارات [جودة](#) بعد انتهاء الخدمة.

وتتضمن نتيجة الفحص الطبي المدة التي يظل المؤمن عليه معرضًا فيها للاصابة بمرض مهني وفقا للشروط والاواعض التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة وزير الصحة العامة.

مادة ٥٠

تظل المؤسسة مسؤولة عن تنفيذ احكام هذا الباب اذا ظهرت على المؤمن عليه اعراض مرض مهني خلال الفترة التي تحددها نتيجة الفحص الطبي طبقا لاحكام المادة السابقة ولو التحق بعمل لا ينشأ عنه هذا المرض.

وينقضي التزام المؤسسة اذا لم يتقدم المؤمن عليه للفحص الطبي المشار اليه في المادة السابقة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء خدمته او خلال شهر من التاريخ الذي حددته نتيجة الفحص الطبي السابق.

ويجوز للمدير العام للمؤسسة التجاوز عن التأخير المنصوص عليه في الفقرة السابقة اذا أبدى المؤمن عليه عذرًا مقبولًا وأثبتت نتيجة الفحص الطبي انه لم يترتب على هذا التأخير أي تغيير في الحالة ناشيء عن عنصر خارجي.

٢ - اذا كان قد سبق للمؤمن عليه ان استحق معاشا اصابيا قدر معاشه اما على اساس نسبة العجز المتختلف عن اصاباته جميعها ومرتبه وقت الاصابة الاخيرة او على اساس نسبة العجز المتختلف عن الاصابة الاخيرة وحدتها مضافة اليه المعاش الاصابي السابق وذلك ايهما افضل للمؤمن عليه بشرط الا يزيد ما يتلقاه على معاش العجز الكامل المنصوص عليه في المادة السابقة.

مادة ٤٤

لا تستحق المعاونة المالية في الحالات الآتية :

١ - اذا تعمد المؤمن عليه اصابة نفسه.

٢ - اذا حدثت الاصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من جانب المصاب ويعتبر في حكم ذلك:

أ - كل فعل يأتيه المصاب تحت تأثير الخمر أو المخدرات.

ب - كل مخالفة صريحة لتعليمات الوقاية المتعلقة في أمكانية ظاهرة من محل العمل.

ويستثنى من ذلك الحالات التي ينشأ فيها عن الاصابة وفاة المؤمن عليه او تخلف عجز مستديم لديه تزيد نسبته على ٢٥٪ من العجز الكامل.

ولا يجوز التمسك باحدى الحالتين (أ) او (ب) الا اذا ثبت ذلك من التحقيق الذي يجري وفقا للمادة (٤٧) من هذا القانون.

مادة ٤٥

لكل من صاحب المعاش الاصابي والمؤسسة طلب اعادة الفحص الطبي اربع مرات على الاكثر خلال السنوات الثلاث التالية لتاريخ ثبوت العجز وتحدد بقرار من الوزير المدد اللازم انقضائها لاجراء كل فحص منها.

ويعدل المعاش الاصابي او يوقف تبعا لما يتضمنه اعادة الفحص الطبي وذلك وفقا لما يطرأ على نسبته زيادة او تقدما. ويوقف صرف المعاش اذا لم يتقدم صاحبه لاعادة الفحص الطبي الذي تطلبه المؤسسة بالتطبيق لاحكام هذه المادة ويستمر الوقف الى ان تتم اعادة الفحص ويتبع في صرف المستحق عن مدة الوقف ما تسفر عنه نتيجة اعادة الفحص الطبي.

الفصل الرابع في الاجراءات والتحكيم الطبي

مادة ٤٦

ينظم بقرار من الوزير ما يجب على المؤمن عليه وعلى صاحب العمل اتباعه في حالة حدوث اصابة لاحق المؤمن عليهم وما يتخد من اجراءات في هذا الصدد.

مادة ٥٥

تنتفع الفئات المشار إليها في المادة (٥٣) من هذا القانون بأحكام تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الواردة في هذا الباب .

ويجوز انتفاع هذه الفئات بأحكام الباب الرابع من هذا القانون بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة ، ويتحمل من يختار هذا الانتفاع الاشتراكات المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (٣٣) من هذا القانون .

مادة ٥٦

يستمر المؤمن عليه في أداء الاشتراكات على الأساس المشار إليه في البند (١) من المادة (٥٤) من هذا القانون طوال مدة اشتراكه في هذا التأمين ويجوز له تعديل الشريحة التي يؤدي على أساسها الاشتراكات إلى الشريحة الاعلى مباشرة وفقاً للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

مادة ٥٧

تحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة قواعد واجراءات سداد الاشتراكات ومواعيدها وكذلك قواعد شروط واجراءات الانتقال إلى شريحة أدنى أو التوقف أو التأخير في سداد الاشتراكات .

مادة ٥٨

يجوز للمؤمن عليه الخاضع لاحكام هذا الباب ضم مدة اشتراك اعتبارية في هذا التأمين .

المهامي متصرفة يقرر من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة mesferlaw.com القواعد والشروط والجدول الخاصة بذلك .

الفصل الثاني في استحقاق المعاش

مادة ٥٩

يستحق المؤمن عليه عند بلوغه سن الخامسة والستين معاشاً شهرياً إذا بلغت مدة اشتراكه في هذا التأمين خمس عشرة سنة ولو استمر في مزاولة نشاطه بعد ذلك .

ومع ذلك يجوز للمؤمن عليه إذا بلغت مدة اشتراكه في هذا التأمين عشرون سنة أن يطلب صرف معاشه التقاعدي ولو لم يبلغ السن المشار إليها في الفقرة السابقة وفي هذه الحالة يخفض المعاش للأسباب وبالنسبة المنصوص عليها في الجدول رقم (٥) المرافق لهذا القانون .

مادة ٦٠

يستحق المؤمن عليه أو المستحقون عنه معاشاً شهرياً في حالة العجز الكامل أو الوفاة إذا كانت مدة اشتراكه في هذا التأمين .

مادة ٥١

تلزم المؤسسة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الأصابة تقتضي مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول .

مادة ٥٢

للمؤمن عليه أن يتقدم خلال يومين من تاريخ اخطاره بانتهاء العلاج أو بتاريخ العودة للعمل وخلال أسبوعين من تاريخ اخطاره بعدم ثبوت العجز أو بتقدير نسبته أو بعدم صحته بمرض مهنى بطلب إعادة النظر في ذلك ، ويحال الطلب إلى لجنة تحكيم طبى يكون قرارها نهائياً بالنسبة للمؤمن عليه والمؤسسة .

ويصدر الوزير قراراً بتنظيم اجراءات وبيانات طلب إعادة النظر وتشكيل لجنة التحكيم الطبى وتحديد أتعاب أعضائها واجراءات ونظام العمل فيها .

الفصل الخامس في التأمين الاختياري

الفصل الأول

في إنشاء الصندوق وكيفية تمويله

مادة ٥٣

ينشأ صندوق للتأمين الاختياري على الفئات الآتية :

(أ) أصحاب الاعمال والمستغلين لحسابهم .

(ب) ذوى المهن الحرة .

(ج) أعضاء مجلس الامة والمجلس البلدى والمخاتيرين .

(د) الفئات الأخرى التي يصدر باتفاقها بأحكام هذا الباب قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة .

وتتحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة الشروط الواجب توفرها لانتفاع الفئات المشار إليها في البنود (أ، ب، ج) بهذا التأمين وكذلك تطبيقه عليها اجبارياً .

مادة ٥٤

ت تكون موارد الصندوق المشار إليه في المادة السابقة من الأموال الآتية :

١ - الاشتراكات التي يؤديها المؤمن عليه وفقاً للجدولين رقمي (٦٦)، (٦٦ ب) المرافقين لهذا القانون وذلك طبقاً للسن عند بدء الاشتراك ولشريحة الدخل الشهري التي يختارها من الجدول .

٢ - حصيلة استثمار هذه الأموال .

٣ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط المؤسسة فيما يتعلق بهذا الصندوق .

مادة ٦٥

يشترط لاستحقاق الابن نصيباً في المعاش الا يكون قد بلغ السادسة والعشرين من عمره ويستثنى من ذلك :

(أ) العاجز عن العمل والكسب وقت بلوغ هذه السن ويكون التتحقق من ذلك وفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة السابقة ، ويستمر صرف المعاش له طالما استمر العجز .

(ب) الطالب بأحد مراحل التعليم التي تجاوز التعليم الثانوي بشرط عدم تجاوزه سن الثامنة والعشرين من عمره على أن يستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون هذه السن خلال السنة الدراسية حتى نهايتها .

مادة ٦٦

يشترط لاستحقاق البنت نصيباً في المعاش أن تكون غير متزوجة وينقطع المعاش بزواجهها ويعود لها إذا طلقت لأول مرة أو إذا ترملت .

مادة ٦٧

ينتهي نصيب الارملة في المعاش إذا تزوجت أو توفيت بعد وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش .

مادة ٦٨

يشترط لاستحقاق الأب نصيباً في معاش ولده المتوفى أن يكون معتمداً في معيشته عليه .

مادة ٦٩

المهامي يشير عليه لاستحقاق الام نصيباً في معاش ولدها المتوفي
أن تكون أرملة أو مطلقة قبل وفاته وينقطع المعاش بزواجهما ويعود لها إذا طلقت لأول مرة أو إذا ترملت .

مادة ٧٠

يشترط لاستحقاق الاخوة والأخوات نصيباً في معاش المتوفى أن يكونوا معتمدين في معيشتهم عليه ومستوفين للشروط المبينة في المادتين ٦٥ أو ٦٦ من هذا القانون بحسب الأحوال .

مادة ٧١

يثبت الاعتماد في المعيشة المشار إليه في المواد السابقة بشهادة من الجهة التي يحددها الوزير .

مادة ٧٢

أبناء الابن وبناته إذا كان أبوهم متوفياً أو توفي بعد استحقاقه المعاش ينقل اليهم نصيب أبيهم بالشروط المبينة في المادتين (٦٥) أو (٦٦) من هذا القانون بحسب الأحوال .

مادة ٧٣

أذا طلقت أو ترملت البنت أو الاخت أو الأم لأول مرة

ويحسب المعاش على أساس مدة الاشتراك المحسوبة في هذا التأمين أو خمس عشرة سنة ايهما اكبر .

مادة ٦١

يستحق المعاش المشار إليه في المادتين السابقتين عن مدة الاشتراك في التأمين التي تبلغ خمس عشرة سنة بواقع ٦٥٪ من آخر شريحة دخل شهري سددت الاشتراكات عنها يزيد بواقع ٢٪ عن كل سنة تزيد عن ذلك بحد أقصى ٩٥٪ من هذه الشريحة .

مادة ٦٢

تسوى مستحقات المؤمن عليه الخاضع لاحكام هذا الباب في الحالات التي لا يستحق فيها معاش تقاعدي في أي وقت يطلب ذلك أو إذا لم يعد خاضعاً لاحكام هذا الباب أو أصبح مؤمناً عليه طبقاً لاحكام الباب الثالث أو خضع لاحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، ويتم تسويتها بواقع ١٠٪ من آخر شريحة اشتراك في التأمين عن كل سنة من سنوات الاشتراك الخمس الأولى ثم بواقع ١٢٪ عن كل سنة من السنوات الخمس الثانية ، ثم بواقع ١٥٪ عن كل سنة من السنوات الخمس الثالثة ، ثم بواقع ٢٠٪ عن كل سنة من سنوات الاشتراك التي تزيد على ذلك .

الباب السادس**في المستحقين والاستبدال****الفصل الأول****في المستحقين عن المؤمن عليه أو صاحب المعاش****مادة ٦٣**

يكون للمستحقين الآتي ذكرهم سواء كانوا كويتيين أم غير كويتيين والذين تتوفّر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية الحق في تقاضي النسبة من معاش المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد وفاته وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون :

- ١ - الزوج أو الارامل - ٢ - الاولاد - ٣ - الوالدان
- الاخوة والأخوات - ٥ - اولاد الابن .

مادة ٦٤

يشترط لاستحقاق الزوج نصيباً في المعاش أن يكون عاجزاً عن العمل أو الكسب ويثبت ذلك بمعرفة اللجنة الطبية .

ويكون التتحقق من استمرار العجز المشار إليه في الفقرة السابقة وفقاً للإجراءات والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ٧٨

لا يقف خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي الا عند وفاة صاحبه أو ايقاف العمل بالاستبدال المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة ، وتسوى معاشات المستحقين عنه على اساس ان صاحب المعاش لم يستبدل جزءاً من معاشه .

مادة ٧٩

لا يجوز للمستحقين عن المؤمن عليه او صاحب المعاش استبدال معاشاتهم .

الباب التاسع

في الأحكام العامة

مادة ٨٠

يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح معاشات أو مكافآت استثنائية للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم أو لغيرهم من الكويتيين ولو كانوا من غير الخاضعين لاحكام هذا القانون .

ومع عدم الالخل بما يقرره مجلس الوزراء من احكام خاصة تسرى على هذه المعاشات والمكافآت الاستثنائية احكام هذا القانون .

مادة ٨١

المعاشات والمكافآت والتعويضات التي تستحق طبقا لاحكام هذا القانون هي وحدتها التي تتلزم بها المؤسسة ، اما ما يستحقه قانوناً لقوانين أخرى او قرارات ويعهد للمؤسسة mesfellaw.com تتفيد به قراراته الخزانة العامة الى المؤسسة بالطريقة التي يصدر قرار بها من الوزير بعدأخذ رأي مجلس الادارة .

مادة ٨٢

المعاشات والمكافآت المقررة بمقتضى احكام الباب الثالث من هذا القانون المؤمن عليهم في القطاعين الاهلي والنفطي لا تقابل من التزامات صاحب العمل في هذا التأمين الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية بالمعدلات الواردة في المادة (٥٤) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ويلتزم أصحاب الاعمال الذين يرتبون بانظمة معاشات او مكافآت او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه في الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة المؤمن عليهم سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة او اللاحقة للاشتراك في المؤسسة وقوتها خلال ثلاثة يوماً من انتهاء خدمة المؤمن عليه الى المؤسسة كاملة دون اجراء أي تخفيض ، وتصرف للمؤمن عليهم او المستحقين عنهم ولو لم يؤدها صاحب العمل خلال المدة المشار اليها .

صاحب المعاش منح كل منهم نصيبه الذي كان يستحقه في المعاش بافتراض استحقاقه له في تاريخ الوفاة ودون المساس بحقوق باقى المستحقين .

مادة ٧٤

اذا انتهى حق أحد المستحقين في نصيبه ، يعاد توزيع المعاش على باقى المستحقين وفقاً للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون .

ويعتبر الحق في النصيب منتهياً اذا استحال عودته الى المستحق استحالة مطلقة .

مادة ٧٥

في حالة فقد المؤمن عليه يصرف للمستحقين عنه ما يعادل نصيب كل منهم في معاش الوفاة فاذا كان فقد المؤمن عليه أثناء العمل او بسببه يصرف لهم علاوة على ذلك ما يعادل نصيب كل منهم في المعاش الاصابي ، ويوقف الصرف اذا عثر على المؤمن عليه او بعد انتهاء أربع سنوات على فقده أيهما اسبق ما لم يصدر حكم بوفاته .

مادة ٧٦

يجمع المستحق بين نصيبه في المعاش الاصابي ونصيبه في المعاش التقاعدي بدون حدود . ولا يجوز الجمع بين نصيبه في أي معاش وبين أي مرتب يتقادمه من صاحب عمل .

ويصدر قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة بين احكام الجمع بين النصيب في المعاش وبين أي مبلغ آخر يتقادمه بصفة دورية من خزانة عامه او من صاحب عمل وكذلك  الجمع بين الانسبة في أكثر من معاش ومقدار الحد الادنى لمعاش المستحق .

الفصل الثاني

في الاستبدال

مادة ٧٧

يجوز للمؤسسة أن تستبدل نقوداً بحقوق أصحاب المعاشات في معاشاتهم التقاعدية وتحدد القيمة الاستبدالية وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون حسب سن المستبدل في تاريخ تقديم الطلب وحالته الصحية .

ويجب أن لا يقل جزء المعاش التقاعدي الباقى بعد الاستبدال عن ٥٠٪ من المرتب المشار اليه في المادتين (١٩) او (٦١) من هذا القانون بحسب الاحوال .

ويصدر الوزير بعد موافقة مجلس الادارة قراراً بقواعد وشروط وحالات الاستبدال والبالغ المطلوب ردتها مقابل ايقاف العمل به .

مادة ٨٨

على صاحب العمل ، في القطاعين الاهلي والنفطي ان يقدم للمؤسسة في أول يناير من كل عام بيانا بمرتبات العاملين لديه في هذا التاريخ بمن فيهم من هم تحت الاختبار واشتراكاتهم الشهرية ويجب ان يشتمل البيان على مجال اقامة صاحب العمل مهما تعددت وان يوافي المؤسسة شهريا بما يطرأ من تغيرات في عدد العاملين لديه او مرتباتهم وعنوانين الاماكن التي يزاولون فيها عملهم .

وتقديم البيانات المشار اليها في الفقرة السابقة على الاستثمارات التي تعدتها المؤسسة لهذا الغرض .

مادة ٨٩

اذا لم يقدم صاحب العمل البيانات المنصوص عليها بال المادة السابقة بالشروط والاوسع والمواعيد المقررة حسب الاشتراكات الواجبة الاداء على أساس آخر بيان قدم منه للمؤسسة وذلك الى حين حساب الاشتراكات المستحقة فعلا . وفي حالة عدم تقديم بيانات اصلا او عدم وجود السجلات والمستندات التي يتبعن على صاحب العمل حفظها وفقا لاحكام هذا القانون يكون حساب الاشتراكات المستحقة بقرار من المؤسسة طبقا لما تسفر عنه تحرياتها .

ويكون لصاحب العمل حق الطعن في القرار المنصوص عليه في الفقرة السابقة طبقا لاحكام المادة (١٠٩) من هذا القانون بعد التظلم منه امام اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٠٧) من هذا القانون ووفقا للمواعيد المنصوص عليها فيها .

[الفحامي مسفر عايض](#)

مادة ٩٠

تكون الاشتراكات واجبة الاداء في أول شهر التالي للشهر المستحقة عنه او لصدور قرار المؤسسة المنصوص عليه في المادة السابقة ولو طعن فيه ، أما المساهمة السنوية التي تؤديها الخزانة العامة ف تكون واجبة الاداء في الموعد الذي يصدر بتحديده قرار من الوزير .

مادة ٩١

يلتزم صاحب العمل في حالة التأخير في سداد الاشتراكات المنصوص عليها في المادة السابقة بأداء فوائد بواقع ٦٪ سنويا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ تمام السداد وذلك سواء بالنسبة للحصة التي يلتزم بها او بالنسبة لحصة المؤمن عليهم التي يلتزم باقتطاعها من مرتباتهم وادائتها للمؤسسة .

كما يلتزم بأداء مبلغ اضافي يعادل ٤٪ من الاشتراكات المستحقة عن كل يوم تأخير وذلك دون حاجة الى انذار او تنبيه .

ويسرى حكم الفقرتين السابقتين على المبالغ المنصوص عليها في (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) من المادة (١١) وفي الفقرة

مادة ٨٣

يجوز لصاحب العمل ان ينشئ نظاما للمعاش او الادخار او التأمين يتضمن مزايا اضافية او تكميلية لهذا القانون .

كما يجوز ابرام عقود عمل جماعية او مشتركة بين صاحب العمل والعمال تتضمن مزايا معاش او ادخار أو تأمين تكميلية او اضافية .

مادة ٨٤

تحدد بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة حالات العجز الكامل والجزئي ونسبة كل منهما الى ما يصيب المؤمن عليه من عجز في قدرته على العمل وكذلك القواعد التي يتم على اساسها تقدير نسبة العجز .

مادة ٨٥

تحسب الاشتراكات التي تؤديها صاحب العمل في القطاعين الاهلي والنفطي وتلك التي تقطع من مرتبات المؤمن عليهم العاملين لديه خلال سنة على أساس المرتب في أول شهر يناير من كل سنة .

اما الذين يلتحقون بالخدمة في غير هذا الشهر فتحسب اشتراكاتهم على اساس مرتب الشهر الذي التحقوا فيه وذلك حتى أول يناير التالي ثم يعاملون بعد ذلك على الاساس المبين في الفقرة السابقة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من ينطبق عليهم هذا القانون لأول مرة .

وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي تبدأ فيه الخدمة ولا تستحق عن جزء الشهر الذي تنتهي فيه . وفي حساب المرتب الشهري لمن لا يتقاضون مرتباتهم مشاهرة تحدد عدد أيام العمل في الشهر بثلاثين يوما فيما عدا من لا تصرف لهم مرتبات عن أيام الراحة الأسبوعية فتحدد عدد أيام العمل في الشهر بست وعشرين يوما .

مادة ٨٦

تحسب الاشتراكات التي تؤديها صاحب العمل في القطاع الحكومي وتلك التي تقطع من مرتب المؤمن عليهم فيه على أساس مرتب كل شهر .

مادة ٨٧

استثناء من احكام المادتين السابقتين يجوز للوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يضع قواعد خاصة لحساب مرتب المؤمن عليه والشروط والاوسع التي تتبع في تحصيل واداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون وذلك في الحالات التي يحددها .

للشروط والوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس الادارة .
وعليه كذلك أن ينشيء لكل مؤمن عليه ملفاً خاصاً بالتأمينات الاجتماعية يودع فيه المستندات التي يحددها القرار المشار إليه .

مادة ٩٧

يكون لمن ينذره الوزير من موظفي المؤسسة صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، ولهم في سبيل ذلك الحق في دخول مجال العمل في مواعيده المعتادة لإجراء التحريرات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحررات والمستندات والملفات التي تتعلق بتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩٨

لتلتزم المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملاً بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولو لم يقم صاحب العمل بتسجيلهم في المؤسسة أو باداء الاشتراكات المستحقة عنهم .

مادة ٩٩

لا يمنع من الوفاء بجميع مستحقات المؤسسة حل المنشأة او تصفيتها او اغلاقها او افلاسها او ادماجها في غيرها او انتقالها بالارث او بالوصية او الهبة او البيع او النزول او غير ذلك من التصرفات .

ويكون الخلف مسؤولاً بالتضامن مع أصحاب الأعمال السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات المستحقة عليهم للمؤسسة .
الخامي مسفر عابدين mesferlaw.com
الخلف على الله في حالة ايلولة المنشأة بالارث ف تكون مسؤولة في حدود ما آلت إليه من تركة .

مادة ١٠٠

يستحق المعاش عن كامل الشهر الذي تنتهي فيه الخدمة بلوغ السن او يثبت فيه العجز او تقع الوفاة .

مادة ١٠١

في حالة وقف المعاش او قطعه يؤدى المعاش المستحق عن الشهر الذي وقع فيه الوقف او القطع على أساس شهر كامل .

مادة ١٠٢

لا يجوز العجز او النزول عن مستحقات المؤمن عليه او صاحب المعاش او المستحقين عنه لدى المؤسسة الا وفاء لنفقة محكوم بها من القضاء او لاداء ما يكون مطلوباً منه للمؤسسة وبما لا يجاوز الرابع وتكون الاولوية ل الدين النفقة عند التزاحم .

مادة ١٠٣

في حالة الحكم على المؤمن عليه او صاحب المعاش بالحبس يحدد بقرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة من يصرف لهم المعاش او المكافأة او غيرهما من الحقوق المالية والشروط والقواعد الخاصة بذلك .

الثانية من المادة (٨٢) من هذا القانون اذا تأخر ادائها عن الموعود المحدد لذلك .

مادة ٩٢

يلتزم صاحب العمل الذى لم يقم بتسجيل كل او بعض عماله خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة (٩٤) او لم يؤدى الاشتراكات على اساس المرتبات الحقيقية باذن يؤدى الى المؤسسة مبلغًا اضافيا يوازي ٥٠٪ من الاشتراكات التي لم يؤدىها فضلاً عما تقضي به المادة السابقة من فوائد ومبانع اضافية .

مادة ٩٣

في جميع الحالات السابقة تكون مصاريف ارسال الاشتراكات والبالغ المستحقة للمؤسسة على حساب صاحب العمل .

ويحدد بقرار من الوزير حالات وشروط الاعفاء من الفوائد او من المبالغ الاضافية المشار إليها في المادتين السابقتين .

مادة ٩٤

يلتزم صاحب العمل بتسجيل العاملين لديه الخاضعين لاحكام هذا القانون لدى المؤسسة خلال عشرة ايام من تاريخ التحاقهم بالخدمة ويجوز لهؤلاء أن يقوموا بتسجيل اسمائهم في حالة امتناع او تراخي صاحب العمل في هذا التسجيل .

ويصدر قرار من الوزير يحدد فيه قواعد التسجيل المشار إليها واجراءات الحصول على بطاقة التأمين والبيانات التي تتضمنها والإجراءات التي تتخذ في حالة فقدانها وقواسم استعمالها .

وعلى المؤسسة اعطاء بطاقة تأمين لكل مؤمن عليه دون مقابل ويؤدى رسم قدره (٥٠٠) فلس عند طلب بدل فاقد .

مادة ٩٥

على صاحب العمل في القطاعين الاهلي والنفطي ان يعلق في اماكن العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في المؤسسة ويصدر بتحديد البيانات الخاصة بهذه الشهادة قرار من الوزير .
وعلى المؤسسة اعطاء أصحاب الاعمال تلك الشهادات مقابل ٥٠٠ فلس عن كل شهادة او مستخرج منها .

وعلى الجهات الحكومية التي تختص بصرف تراخيص او شهادات معينة لاصحاب الاعمال ان تعلم صرف هذه التراخيص او الشهادات او تجديدها على قيام طالبها بتقديم الشهادة المذكورة او مستخرج منها .

مادة ٩٦

على كل صاحب عمل أن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات وان يقدم للمؤسسة الكشف والبيانات والخطارات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون ، وذلك وفقاً

حالة صدور قرارات ادارية او تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يتترتب عليها خفض المرتبات التي اتخذت اساسا لتقدير هذه الحقوق .

مادة ١٠٩

استثناء من احكام المرسوم الاميري رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بقانون تنظيم القضاء تختص محكمة الاستئناف العليا في دائرة المحكمة والتجارية بالفصل في الطعون والمنازعات المنصوص عليها في المادتين السابقتين .

مادة ١١٠

تسقط حقوق المؤسسة قبل اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بانقضاء خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .

ويعتبر من اسباب قطع التقادم المنصوص عليه في الفقرة السابقة كل تنبية توجيه المؤسسة الى صاحب الشأن بموجب كتاب موصى عليه يتضمن بيانا بقيمة هذه المبالغ .

ولا يسرى التقادم في مواجهة المؤسسة بالنسبة لصاحب العمل الذي لم يسبق اشتراكه في التأمين عن كل عماله او بعضهم الا من تاريخ علم المؤسسة بالتحاقهم لديه .

ويسقط حق صاحب العمل في استرداد المبالغ المدفوعة منه بالزيادة بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ الدفع دون ان يطالب المؤسسة بذلك .

مادة ١١١

تعفى من الرسوم القضائية في جميع درجات التقاضي العادي مسفر عايل
الدعوى التي ترفعها المؤسسة او المؤمن عليهم او اصحاب المعاشات او المستحقين عنهم فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون ويكون نظرها على وجه الاستعجال وللمحكمة في جميع الاحوال الحكم بالنفذ المعجل وبلا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى ان تحكم على رافعها بالمصروفات كلها او بعضها .

مادة ١١٢

على المؤسسة ان تصرف مؤقتا جزء المعاش او المكافأة الذي لا يكون محل اية منازعة الى ان تتم التسوية النهائية فاذا لم تتم تسوية المعاش في أول الشهر التالي لانتهاء خدمة المؤمن عليه وجب عليها ان تصرف شهريا نصف المرتب الشهري او جزء المعاش المشار اليه - ايهما اكبر الى ان تتم التسوية النهائية ، فاذا قل المعاش بعد التسوية عن المبلغ الذي كان يصرف استرد الفرق على اقساط شهرية لمدة لا تقل عن المدة التي صرف عنها من اى مبلغ تؤديه المؤسسة الى صاحب المعاش او المستحقين عنه .

ويصدر قرار من الوزير يحدد اجراءات ومستندات ومواعيد صرف المعاشات وعلى صاحب العمل موافاة المؤسسة بكافة البيانات التي تطلبها في مجال تطبيق احكام هذا النص .

مادة ١٠٤

يسقط الحق في المعاش او المكافأة او غيرهما من الحقوق المالية فقد المؤمن عليه او صاحب المعاش الجنسية الكويتية او سحبها او اسقاطها ويجوز للوزير أن يحدد بقرار منه في حالة وجود مستحقين ما يصرف لهم من معاش او مكافأة او غيرهما .

مادة ١٠٥

مع عدم الاخلاع بأحكام المادة السابقة لا يجوز حرمان المؤمن عليه او صاحب المعاش من حقه في المعاش او المكافأة او غيرها من الحقوق المالية الاخرى ، ويلغى كل حكم يخالف ذلك .

مادة ١٠٦

يصرف في حالة وفاة المؤمن عليه او صاحب المعاش منحة تعادل مثلى المرتب او شريحة الدخل الشهري او المعاش بشرط الا تقل عن مائة دينار .

وتحدد بقرار من الوزير شروط وقواعد صرف هذه المنحة .

مادة ١٠٧

لا يجوز رفع دعوى بطلب أي من الحقوق المقررة بمقتضى احكام هذا القانون الا بعد مطالبة المؤسسة بها كتابة خلال خمس سنوات من تاريخ الذي تعتبر فيه هذه الحقوق واجبة الاداء .

وتعتبر المطالبة بأى من هذه الحقوق مطالبة بباقيها ، وينقطع سريان الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالنسبة للمستحقين جميا اذا تقدم احدهم بهذا الطلب ، ويوقف بالنسبة الى عديمي الاهلية ونافصيها اذا لم يوجد من ينوب عنهم قانونا .

ولا يجوز قبول الدعوى المشار اليها في الفقرة الاولى قبل التظلم من القرار الصادر من المؤسسة خلال ثلاثة أيام من تاريخ الاخطار به امام لجنة يصدر بتشكيلها وقواعد الفصل في التظلم أمامها قرار من الوزير .

ويجب البت في الطلب او التظلم المنصوص عليهم في هذه المادة خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمها ، ويعتبر التقاضي هذا الميعاد دون صدور قرار في الطلب او التظلم بمثابة قرار بالرفض . ويكون الطعن في القرارات الصادرة من اللجنة المشار اليها في هذه المادة خلال ثلاثة أيام من تاريخ اخطار صاحب الشأن بالقرار او انقاض الميعاد المحدد للبت في التظلم ايهما اسبق .

مادة ١٠٨

لا يجوز رفع الدعوى بطلب تعديل الحقوق المقررة بهذا القانون بعد انقاض سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية او من تاريخ الصرف بالنسبة الى باقي الحقوق وذلك فيما عدا حالات طلب اعادة تسوية هذه الحقوق بالزيادة نتيجة تسوية تمت بناء على قانون او حكم قضائي نهائي وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية . كما لا يجوز للمؤسسة المنازعه في قيمة هذه الحقوق في

مادة ١١٨

لا يمس هذا القانون بما قد يكون للمؤمن عليهم من حقوق مكتسبة بمقتضى قوانين او لوائح او نظام معاشات او مكافآت او ادخار او تأمين افضل .

باب الثامن في العقوبات

مادة ١١٩

مع عدم الارتكاب بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المواد التالية عن الجرائم المشار إليها فيها .

مادة ١٢٠

يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهراً واحداً وبغرامة لا تزيد على ٢٢٥ ديناراً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد اعطاء بيانات غير صحيحة أو امتنع عمداً عن اعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات أو اللوائح المنفذة له بقصد الحصول على أموال من المؤسسة دون وجه حق ، ويعاقب بنفس العقوبة كل من تعمد عن طريق اعطاء بيانات غير صحيحة عدم الوفاء بمستحقات المؤسسة كاملة . وفي جميع الاحوال تحكم المحكمة برد المبالغ التي صرفت بدون وجه حق .

مادة ١٢١

يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرين ديناراً كل من يخالف أحكام المواد (٤٦، ٨٨ و ٩٦) من هذا القانون .

المحامي مسفر عليض وفي تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة (٩٦) من هذا القانون تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة .

مادة ١٢٢

يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً كل صاحب عمل، يخضع لاحكام هذا القانون ولم يقم بالاشتراك في المؤسسة عن أي من عماله ويعاقب بذات العقوبة كل صاحب عمل يحمل عماله أي نصيب في نفقات التأمين لم يرد بها نص خاص في القانون وتحكم المحكمة من تلقاء ذاتها بالزمام صاحب العمل المخالف بأن يدفع للعمال قيمة ما تتحمله من نفقات التأمين .

وتتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

مادة ١٢٣

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٣٥ ديناراً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أفشى من موظفي المؤسسة سراً من أسرار العمل أو غير ذلك من أساليب العمل التي يكون قد اطلع عليها بحكم عمله أو بحكم المادة (٩٧) من هذا القانون .

مادة ١١٣

مع مراعاة حكم المادة (١٠٢) من هذا القانون يكون للمبالغ المستحقة للمؤسسة بمقتضى احكامه امتياز على جميع اموال المدين من منقول وعقار و تستوفى بعد المصاريف القضائية مباشرة بطريق الحجز الاداري ويكون قرار مدير عام المؤسسة بتسوية هذه المبالغ بمثابة سند تنفيذي .

مادة ١١٤

إذا عهد صاحب العمل بتنفيذ اعماله او جزء منها الى مقاول وجب عليه اخطار المؤسسة باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء بالعمل بثلاثة أيام على الاقل .

ويلتزم المقاول بهذا الاخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ويكون صاحب العمل والمقاول الاصلي والمقاول من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في هذا القانون .

مادة ١١٥

يكون الجمع بين المعاشات او بين المعاش الاصابي والمرتب وفقاً للقواعد التالية :

١ - يجمع المؤمن عليه بين المعاش الاصابي وبين المرتب بدون حدود .

٢ - يجمع صاحب المعاش بين المعاش المقرر بمقتضى احكام الباب الثالث والمعاش المقرر بمقتضى احكام الباب الخامس او بينهما وبين المعاش الاصابي بدون حدود .

ومع ذلك لا يجوز لصاحب المعاش ان يجمع بين المعاش التقاعدي وبين أي مرتب يتقادمه من صاحب عمل او أي مبلغ يصرف له من خزانة عامة بصفة دورية الا في الحدود وبالشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الادارة .

مادة ١١٦

يحدد بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الصحة العامة كيفية اثبات سن المؤمن عليه او صاحب المعاش او المستحقين عنهم او المرشحين عنهم او المرشحين للعمل الذين سيختضعون لاحكام هذا القانون .

مادة ١١٧

يكون حساب المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقسيم الميلادي .

وفي حساب مدة الاشتراك في التأمين يجر كسر الشهر الى شهر ويجر كسر السنة الى سنة كاملة اذا كان من شأن ذلك في الحالة الأخيرة استحقاق المؤمن عليه معاشًا فيما عدا حالات ترك الخدمة بالاستقالة او ما في حكمها .

القانون على كل من لم يستحق نصيباً في المعاش طبقاً لاحكام المرسوم الاميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ استيفاء شروط الاستحقاق المنصوص عليها فيه أيهما أقرب ودون مساس بحقوق باقي المستحقين .

١٢٩ مادة

تعاد تسوية حالات انتهاء الخدمة في القطاع الحكومي
للاسباب المنصوص عليها في البندين (١، ٢) من المادة (١٧)
من هذا القانون والتي لم يستحق عنها معاشًا وفقاً لاحكام
المرسوم الاميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وذلك طبقاً
لاحكام الباب الثالث والفصل الاول من الباب السادس من
هذا القانون .

وفيما عدا حالات الوفاة أو العجز الكامل تسترد المكافأة
التي سبق أن أديت وذلك على اقساط شهرية وفقا للجدول
رقم (٣) المرافق لهذا القانون .

١٣٠ مادة

لا يترتب على تطبيق أحكام المواد السابقة صرف فروق
مائة عن الفترة السابقة على العمل بأحكام الباب الثالث من هذا
القانون .

مادة ١٣١

يستحق على الخزانة العامة فرق صافي قيمة الالتزامات الناتجة عن تطبيق أحكام المواد السابقة من هذا الباب، ويصدر بتحديد ذلك الفرق قرار من الوزير بعدأخذ رأى مجلس الادارة وبناء على تقرير من الخبرير الاكتواري للمؤسسة ويجوز اداؤه على اقساط وفقا للجدول رقم (٤) المرافق لهذا القانون

كما تؤدى الخزانة العامة الى المؤسسة مقابل ما تصرفه من معاشات أو أجزاء المعاشات المستحقة تطبيقاً لنص المادة (٤٠) من المرسوم الاميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

١٣٢ مادة

يصدر قرار من الوزير بتحديد مواعيد تسجيل فئات العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون وال موجودين في الخدمة في تاريخ سريان احكام الباب الثاني من هذا القانون أو الذين يلتتحقون بالخدمة بعد هذا التاريخ وقبل العمل بباقي احكامه .

١٢٤ مادة

٢٧
تُؤول الى المؤسسة جميع الغرامات والبالغ المحكوم بها عن مخالفة أحكام هذا القانون ويكون الصرف منها في الأوجه التي يحددها قرار من الوزير .

الباب التاسع

في الأحكام الانتقالية

١٢٥ مادة

تعاد تسوية المعاشات التي استحقت طبقاً لاحكام المرسوم
الاميري رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ والقانون ٤/١٩٧١ المشار اليهما
وفقاً لاحكام الباب الثالث والفصل الاول من الباب السادس
من هذا القانون .

ولا يجوز أن يترتب على إعادة التسوية أن يقل صافي ما يصرف لصاحب المعاش أو للمستحقين عنه عن صافي مجموع ما صرف له من معاش وعلاوة اجتماعية وعلاوة غلاء معيشة في الشهر السابق على العمل بهذا القانون .

١٢٦ مادة

لا يترتب على إعادة تسوية المعاش زيادة الجزء الذي يجوز لصاحب المعاش استبداله من المعاش .

١٢٧ مادة

استثناء من أحكام المادتين (٢٧) و (١١٥) من هذا القانون يجوز لصاحب المعاش أن يجمع بين المعاش المستحق له قبل إعادة التسوية المنصوص عليها في المادة (١٢٥) من هذا القانون وبين أي مرتب يتقادره من العمل في القطاعين الاهلي والنفطى وكذلك بين هذا المعاش وبين أي مكافأة يتقادرها — وقت العمل بهذا القانون — من خزانة عامة ويحاسب عند لاقتها خدمته في الحالتين على أساس المدة الجديدة وحددها بحيث لا يتجاوز مجموع المعاشين الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادتين (١٩) أو (٢٣) بحسب الاحوال.

ومع ذلك يجوز لصاحب المعاش أن يطلب وقف صرف المعاش المستحق له قبل إعادة التسوية ومعاملته عند انتهاء خدمته على أساس المدتتين معاً وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار باعادة التسوية أو من تاريخ الالتحاق بالعمل أحهما أقرب.

١٢٨

تسري أحكام الفصل الأول من الباب السادس من هذا

جدول رقم (١)

تحديد النسبة المستحقة في حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش

الرقم	المستحقون	الزوج او الارامل الاو لاد	الوالدان	الاخوة
١	أرملة او زوج مستحق فقط	$\frac{1}{4}$		
٢	أكثر من أرملة	$\frac{3}{4}$		
٣	أرملة او زوج مستحق مع ولد واحد	$\frac{1}{2}$		
٤	أكثر من أرملة مع ولد واحد	$\frac{1}{2}$		
٥	أرملة او زوج مستحق مع أكثر من ولد	$\frac{2}{3}$		

الرقم	المستحقون	الزوج او الارامل الاولاد	الوالدان	الاخ
٦	اكثر من ارملة مع اكثر من ولد	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	
٧	ارملة او زوج مستحق مع احد الوالدين	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٨	اكثر من ارملة مع احد الوالدين	$\frac{2}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٩	ارملة او زوج مستحق مع الوالدين	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{2}$	$\frac{1}{2}$
١٠	اكثر من ارملة مع الوالدين	$\frac{2}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١١	ارملة او زوج مستحق مع اخ او اخت	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$
١٢	اكثر من ارملة مع اخ او اخت	$\frac{2}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$
١٣	ارملة او زوج مستحق مع اخوة واحسوات	$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{2}$	$\frac{1}{2}$
١٤	اكثر من ارملة مع اخوة واحسوات	$\frac{2}{2}$	$\frac{2}{2}$	$\frac{1}{2}$
١٥	ارملة او زوج مستحق مع ولد واحد والدين او احدهما	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$
١٦	اكثر من ارملة مع ولد واحد والدين او احدهما	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١٧	ارملة او اراميل او زوج مستحق مع اكثر من ولد ووالدين او احدهما	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١٨	ارملة او زوج مستحق مع ولد واحد واخ او اخت	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١٩	اكثر من ارملة مع ولد واحد واخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٢٠	ارملة او اراميل او زوج مستحق مع اخ او اخ	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٢١	ارملة او اراميل او زوج مستحق مع ولد واحد	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٢٢	ارملة او اراميل او زوج مستحق مع اخ او اخ او اخ	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٢٣	ارملة او زوج مستحق مع احد الوالدين واخ او اخت	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٢٤	ارملة او زوج مستحق مع احد الوالدين واخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٢٥	ارملة او زوج مستحق مع والدين واخ او اخت	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٢٦	ارملة او زوج مستحق مع والدين واخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{4}$
٢٧	اكثر من ارملة مع والدين او احدهما واخ او اخت او اخ	$\frac{2}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٢٨	ولد واحد فقط	$\frac{1}{2}$		
٢٩	اكثر من ولد	$\frac{1}{2}$		
٣٠	ولد واحد مع احد الوالدين	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{4}$
٣١	ولد واحد مع والدين	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$
٣٢	اكثر من ولد مع احد الوالدين	$\frac{2}{2}$		$\frac{1}{4}$
٣٣	اكثر من ولد مع والدين	$\frac{2}{2}$		$\frac{1}{2}$
٣٤	ولد واحد مع اخ او اخت	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$
٣٥	ولد واحد مع اخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{3}$
٣٦	اكثر من ولد مع اخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{3}$
٣٧	اكثر من ولد مع اخ او اخت او اخ	$\frac{2}{2}$		$\frac{1}{3}$
٣٨	ولد واحد مع احد الوالدين واخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{3}$
٣٩	ولد واحد مع والدين واخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$
٤٠	ولد واحد مع والدين واخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$
٤١	اكثر من ولد ووالدين او احدهما واخ او اخت او اخ	$\frac{2}{2}$		$\frac{1}{4}$
٤٢	او اكثر	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$
٤٣	احد الوالدين	$\frac{1}{2}$		
٤٤	والدان فقط	$\frac{1}{2}$		
٤٥	احد الوالدين واخ او اخت	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{4}$
٤٦	احد الوالدين واخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$
٤٧	والدان واخ او اخت او اخ	$\frac{2}{2}$		$\frac{1}{2}$
٤٨	والدان واخ او اخت او اخ	$\frac{2}{2}$		$\frac{1}{2}$
٤٩	اخ او اخت او اخ	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$
٥٠	اخ واخت او اخ	$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$

جدول رقم (٤)

بتتحديد قيمة القسط السنوى أو الشهري لمبلغ ١٠٠ دينار

	مدة سداد بالسنوات	في حالة السداد بأقساط سنوية	مدة سداد بالسنوات	في حالة السداد بأقساط شهرية
	فلس	دينار	فلس	دينار
١	٨٨١	٢٣	٠٩٧	٥
١	٥٥	١٢	٩٥١	١٠
-	٨٠٣	٩	٦٣٤	١٥
-	٦٥٤	٨	٠٢٤	٢٠
-	٥٧٨	٧	٠٩٥	٢٥
-	٥٣٠	٦	٠٥٥	٣٠

ملاحظات :

- ١ - يستحق أول قسط شهري بعد شهر من تاريخ استحقاق المبلغ .
 ٢ - يستحق أول قسط سنوى بعد سنة من تاريخ استحقاق المبلغ .

جدول رقم (٥)

بتتحديد النسبة المئوية التي يخفيض بها المعاش

السن عند صرف المعاش	نسبة تخفيض المعاش
- أقل من ٤٥ سنة	% ٥
- ٤٥ سنة فأكثر	% ٢
- أكثر من ٥٢ سنة	لا تخفيض

ملاحظات :

- (١) يسرى تخفيض المعاش بالنسبة المبينة أعلاه اذا كان انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة .
 (٢) تحدد بقرار من الوزير الحالات التي تعتبر في حكم الاستقالة بالنسبة للعاملين في القطاعين الاهلي والنفطى .
 (٣) في حساب السن تعتبر كسور السن سنة كاملة اذا زادت عن النصف وتهمل أن قلت عن ذلك .

جدول رقم (٦)

بتتحديد الاشتراك الشهري كنسبة مئوية

من الدخل الشهري للشريحة

الاشتراك الشهري كنسبة مئوية من الدخل الشهري عند استحقاق الاشتراك	السن عند بدء الاشتراك	mesferlaw.com
% ١٥	٤٥ سنة	
% ٢٠	٤٥ سنة الى أقل من ٥٥ سنة	
% ٢٥	٥٥ سنة فأكثر	

ملاحظات :

- في حساب السن تعتبر كسور السن سنة كاملة اذا زادت عن النصف وتهمل أن قلت عن ذلك .

جدول رقم (٦ ب)

بتتحديد الشرائح والدخل الشهري للشريحة

الدخل الشهري	رقم الشريحة للشريحة بالدينار	رقم الشريحة للشريحة بالدينار
٢٩٠	١٠	٨٠
٣٢٠	١١	١٠٠
٣٦٠	١٢	١٢٠
٤٠٠	١٣	١٤٠
٤٥٠	١٤	١٦٠
٥٠٠	١٥	١٨٠
٥٥٠	١٦	٢٠٠
٦٠٠	١٧	٢٣٠
		٢٦٠

جدول رقم (٦)

بتتحديد القيمة الاستبدالية لمعاش قدره دينار واحد

الاستبدال فلس/دينار	الاستبدال فلس/دينار	الاستبدال فلس/دينار	الاستبدال فلس/دينار
١٢٣/٠٠٠	٥٣	١٧٤/٢٧٦	٤٠
١١٨/٧٦٤	٥٤	١٧٠/٧٦٠	٤١
١١٤/٥٢٨	٥٥	١٦٧/١٦٠	٤٢
١١٠/٢٨٠	٥٦	١٦٣/٤٦٤	٤٣
١٠٦/٠٣٢	٥٧	١٥٩/٦٨٤	٤٤
١٠١/٨٣٢	٥٨	١٠٥/٨٢٠	٤٥
٩٧/٦٩٢	٥٩	١٥١/٨٦٠	٤٦
٩٣/٦٣٦	٦٠	١٤٧/٨٥٢	٤٧
٨٩/٦٦٤	٦١	١٤٣/٧٩٦	٤٨
٨٥/٧٨٨	٦٢	١٣٩/٧٠٤	٤٩
٨٢/٠٠٨	٦٣	١٣٥/٥٦٤	٥٠
٧٨/٣٣٦	٦٤	١٣١/٤٠٠	٥١
٧٤/٧٧٢	٦٥	١٢٧/٢١٢	٥٢

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كسور السن سنة كاملة .
 (٢) يراعى في حساب السن الاضافة التي تقررها اللجنة الطبية وفقاً للحالة الصحية لطالب الاستبدال .
 (٣) لا يجوز الاستبدال لمن تقرر اللجنة الطبية ان صحته من نوع ردئ .
 (٤) لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سن ٦٥ وذلك بمراجعة ما جاء بالبند (٢) .

جدول رقم (٣)

بتتحديد مقدار القسط الشهري مدى الحياة لمبلغ ١٠٠ دينار

القسط فلس دينار	القسط فلس دينار	القسط فلس دينار	القسط فلس دينار
٦٣٤	٤١	-	٤٨٧
٦٤٨	٤٢	-	٤٩١
٦٦٢	٤٣	-	٤٩٤
٦٧٨	٤٤	-	٤٩٨
٦٩٤	٤٥	-	٥٠٨
٧١٢	٤٦	-	٥٠٨
٧٣٠	٤٧	-	٥١٢
٧٥٠	٤٨	-	٥١٧
٧٧٢	٤٩	-	٥٢٣
٧٩٦	٥٠	-	٥٢٩
٨٢١	٥١	-	٥٣٥
٨٤٨	٥٢	-	٥٤١
٨٧٦	٥٣	-	٥٤٨
٩٠٨	٥٤	-	٥٥٦
٩٤١	٥٥	-	٥٦٣
٩٧٧	٥٦	-	٥٧١
١٠٧	٥٧	-	٥٨١
١٠٩	٥٨	-	٥٩٠
١١٠	٥٩	-	٦٠٠
١٥٥	٦٠	-	٦١١

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كسور السن سنة كاملة .
 (٢) يقف استحقاق القسط الشهري اذا حدث العجز الكلى او وقعت الوفاة .
 (٣) يستحق أول قسط بعد شهر من تاريخ استحقاق المبلغ .